

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

في إطار الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري للمساهمة في تعزيز الاقتصاد القومي والعمل على تشجيع المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيتها أمام المنتجات الأجنبية، وتوجيه الموارد المصرفية بالأسلوب الذي يحقق تنمية حقيقية في المجتمع مع التركيز على السلع ومستلزمات الإنتاج التي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد. وفي ظل التطورات الراهنة واستكمالاً لدور البنك المركزي المصري في دعم الصناعة المحلية، فقد تقرر ما يلي:

١. بالنسبة للعمليات الاستيرادية التي تتم على قوة مستندات تحصيل، يقتصر تنفيذ تلك العمليات من خلال مستندات تحصيل واردة للبنوك مباشرة عن طريق البنوك في الخارج مع عدم قبول مستندات التحصيل الواردة مباشرة للعملاء، وتُمنح البنوك مهلة لمدة شهر من تاريخه لتطبيق ذلك.

٢. التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدي بنسبة ١٠٠% بدلاً من ٥٠% وفقاً لما ورد بالكتاب الدوري رقم ٨٦ المؤرخ في ٢٨ يونيو ٢٠١٠ والكتب الدورية اللاحقة له، وذلك على الاعتمادات المستندية التي تُفتح لتمويل استيراد سلع لحساب الشركات التجارية أو لحساب الجهات الحكومية، وكذا في حالة تعزيز كمبيالات مُقدمة على قوة تسهيلات موردين لاستيراد هذه السلع لحساب تلك الجهات، أو لمقابلة أية التزامات على البنك، بما في ذلك إصدار خطابات ضمان بخصوص عمليات الاستيراد لحساب التجار والجهات الحكومية. ذلك على ان يقتصر الاستثناء - الوارد بالكتاب الدوري رقم ١٢٤ المؤرخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ والكتب اللاحقة له آخرها في ١٣ مايو ٢٠١٥ - على عمليات استيراد كل من الأدوية والأمصال والمواد الكيماوية الخاصة بها، وألبان الأطفال فقط من التأمين النقدي المشار إليه.

ويراعى تطبيق ما سبق علي العمليات الاستيرادية التي سوف تتم اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦. هذا مع التأكيد على عدم استخدام الحدود الائتمانية المصرح بها للعملاء من البنوك في سداد التأمين النقدي المشار إليه، بما فيها التسهيلات الائتمانية بضمان أوراق تجارية أو مالية.

أما بالنسبة للعمليات الاستيرادية لاستيراد سلع لغير غرض الاتجار مثل ما تقوم المصانع باستيراده من السلع الرأسمالية أو مستلزمات الإنتاج والخامات وغيرها، فلا قيد عليها على الإطلاق إلا القواعد المصرفية المعتادة.

٣. عدم السماح بإعادة تمويل العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة - التي تخضع لتأمين نقدي بواقع ١٠٠% كما ورد بالبند السابق - من خلال منح حد تسهيلات مؤقتة بالعملة الأجنبية وفقاً لكتاب السيد نائب محافظ البنك المركزي المصري رقم ٩ الصادر بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٣، ويستمر السماح بإعادة تمويل العمليات الاستيرادية التالية:

- أ- العمليات لغير أغراض التجارة.
- ب- السلع الغذائية الأساسية والتموينية (غير شاملة هيئة السلع التموينية).
- ج- الأدوية والأمصال والمواد الكيماوية الخاصة بها، وألبان الأطفال.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالقرار المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

طارق عامر